

هندسة النص الجنائي

Legal Text Engineering

لعجال منى

جامعة محمد بوضياف - المسيلة (الجزائر)، mouna.ladjal@univ-msila.dz

تاريخ النشر: 2024/11/02

تاريخ القبول: 2024/10/25

تاريخ الاستلام: 2024/08/14

ملخص:

يتطلب موضوع صياغة النصوص القانونية، من المهندس القانوني أن يكون ذو كفاءة وتجربة عالية، كون أن مسألة البناء القانوني تتطلب مهندس محترف للإشراف على هذه العملية، ومعرفة عميقة بالقوانين الجنائية والإجراءات القضائية، بالإضافة إلى مهارات لغوية وقانونية عالية، فيجب أن تكون اللغة واضحة وغير مبهمة لضمان فهم النص من قبل العامة، وتسهيل قراءته وفهمه، أو من حيث المصطلحات القانونية المتخصصة، دون حشو، أو تكرار، ذلك أن كثرة النصوص الجنائية، وعدم صياغتها صياغة جيدة، له أثر كبير على المنظومة القانونية داخليا وخارجيا، الأمر الذي دفعنا بصفتنا باحثين في القانون معرفة آليات سن القوانين وأثرها على الأمن القانوني و القضائي.

كلمات مفتاحية: النص التشريعي، الأمن القانوني، التكييف القانوني، المهندس البرلماني، الفهم القانوني، البناء التشريعي.

Abstract:

The subject of drafting legal texts requires a high level of qualification and extensive experience of the legal engineer because the legal construction needs a professional engineer to supervise this process with a deep knowledge of criminal law and legal procedures, in addition to deep linguistic and legal skills. Indeed, the language must be clear and unambiguous to ensure the understanding of the text by the public and facilitate its reading and understanding through legal terminology without redundancy or repetition as the abundance of criminal texts that are poorly formulated have a great impact on the judicial and legal system internally and externally. This led us, as legal researcher, to identify the mechanisms of enacting laws and their impact on legal and judicial security

Keywords: Legislative text - legal security – Legal characterization - Parliamentary engineer – Legal comprehension – Legal construction.

تُعد المنظومة التشريعية الجنائية من أهم عناصر دولة القانون والديمقراطية، إذ تسعى الدول على مستوى العالم لضبط منظوماتها التشريعية الجنائية وتعديلها بما يتوافق مع السياسة العقابية، طبيعة الدولة، والظروف المحيطة بها. وقد ظهرت نماذج وتجارب متعددة في هذا المجال، من تقليدية إلى حديثة، مما أدى إلى ظهور مفهوم "هندسة النص الجنائي" كأداة مهمة لتحقيق أهداف دولة القانون الجنائي.

تسهم هندسة النص الجنائي في تحسين جودة النصوص القانونية بدلاً من تضخيمها، إذ تركز على تطوير القوانين بما يتماشى مع فكرة الأمن القانوني. وهذا المفهوم يشير إلى ضرورة أن يساهم النص الجنائي في تعزيز استقرار النظام القانوني ويضمن توافقه مع متطلبات الأمن القانوني للدولة والمجتمع. وقد شهد مصطلح "هندسة النص الجنائي" تطوراً كبيراً لدى فقهاء القانون، وأصبح أداة رئيسية لتحقيق العدالة والمساواة، كون القانون هو الوسيلة الأساسية لتحقيق هذه الأهداف.

رغم الأهمية الكبيرة لموضوع هندسة النص الجنائي وتأثيره البارز على المنظومة التشريعية والقانونية، لا يزال المصطلح يثير العديد من الإشكاليات القانونية، بدءاً من المفهوم وصولاً إلى الأهداف والغايات. وتطرح حداثة الموضوع العديد من التساؤلات التي تستدعي بحثاً معمقاً. بناءً على ذلك، تبرز إشكالية البحث التالية: [حدد الإشكالية التي ترغب في تناولها].

- هل أن هندسة النص الجنائي تعتبر آلية لرسم السياسة الجنائية ، أم أنها مجرد تضخم قانوني لا يخدم فكرة الامن القانوني ؟

للإجابة على هذه الإشكالية سنعتمد على المنهج التحليلي لدراسة الموضوع من خلال التعرض إلى ما يلي :

المبحث الاول: الإطار النظري لهندسة النص الجنائي

المطلب الاول: مضمون هندسة النص الجنائي

المطلب الثاني: آليات هندسة النص الجنائي

المبحث الثاني: الإطار التطبيقي لهندسة النص الجنائي

المطلب الاول: تراجع عن المسلمات التقليدية لهندسة النص الجنائي

المطلب الثاني: هندسة النص الجنائي والامن القانوني.

المبحث الأول: الإطار النظري لهندسة النص الجنائي

تُعتبر هندسة النص الجنائي من المسائل الأساسية التي تختص بها السلطة التشريعية، والتي تعتبر الهيئة المخولة بإعداد و سن القوانين، المصادقة عليها، ومراقبة أعمال الحكومة. يُعرف عمل السلطة التشريعية بـ "التشريع العادي"، ويجب أن يتم ضمن الإطار الذي يقره الدستور. في الجزائر، تُمارس هذه السلطة من خلال البرلمان، الذي يتكون من مجلسين: المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة.

ويُعد المجلس الشعبي الوطني الغرفة الأولى في البرلمان، وهو مجلس منتخب لمدة خمس سنوات لا يمكن تمديدتها إلا في حالات استثنائية تقتضي عدم القدرة على إجراء انتخابات عادية. بينما يشكل مجلس الأمة الغرفة الثانية في البرلمان، ويجب أن يكون عدد أعضائه في حدود نصف عدد أعضاء المجلس الشعبي الوطني على الأكثر. لا يمكن أن يُصادق على أي مشروع أو اقتراح قانون إلا بعد أن يُناقش من قبل المجلس الشعبي الوطني أولاً، ومن ثم يُعرض على مجلس الأمة.

إن مفهوم هندسة القاعدة القانونية يثير العديد من التساؤلات والإشكاليات، نظراً للأهمية الكبيرة التي يلعبها هذا الموضوع. لذا، من الضروري استعراض مفهوم الهندسة القانونية، بالإضافة إلى المبادئ والآليات التي تحكمها، وذلك من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مضمون هندسة النص الجنائي والمبادئ التي تحكمها

هندسة القانون مصطلح مركب تركيبه إضافي، وهو مكون من مفردتين "هندسة" وهي مسند (محمول الدلالة) ونحويا هو مضاف، ثم "القانون" مسند إليه ونحويا هو مضاف إليه، ودلالة التركيب هنا دلالة تخصيص كأنك تقول: "هندسة خاصة بالقانون" أو "هندسة مُعدّة خصيصاً للقانون".

ويختلف الاصطلاح السابق "هندسة القانون" على نحو ما عن مصطلح "الهندسة القانونية"، فهذا مركّب وصفي فهنا القانون يعد محمولا على "الهندسة"؛ إذ إنه الوصف (النعته) وهو تابع للموصوف الهندسة وهي: المنعوت - المتبوع.

يشير المصطلح هنا إلى أن الموضوع ذو طابع هندسي في جوهره، حيث يتمحور حول الجوانب الهندسية ويتعلق بها بشكل رئيسي. مما يعني أن هذا المجال هو تخصص مهندسين بالدرجة الأولى. أما دور القانونيين فيأتي لدعم وتسهيل عمل المهندسين من خلال تنظيم الجوانب القانونية المتعلقة بالهندسة، سواء كان ذلك من خلال إعداد قوانين، لوائح، تعليمات، أو أي شكل آخر من التنظيمات القانونية ذات الصلة بالمجال الهندسي.

وإن هندسة القوانين تقوم في الأساس على مجموعة من المبادئ الأساسية، والتي يتم الاعتماد عليها عند إنشاء أي قانون، وتمثل هذه المبادئ في:

هندسة النص الجنائي في حدود الشرعية.

يعد مبدأ الشرعية الجزائية، بما يتضمنه من عدم وجود جريمة أو عقوبة أو تدبير أمن إلا بقانون، أحد الركائز الأساسية للقانون الجزائي. يعكس هذا المبدأ أهمية تحقيق الأمن القانوني كضمان للحقوق والحريات الفردية في مواجهة السلطة القضائية،

ويعتبر أحد مظاهر سيادة القانون في الدول الديمقراطية¹، وقد تم النص على هذا المبدأ في جميع المواثيق الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان²، اعتبرت جميع الدول هذا المبدأ جزءاً أساسياً من دساتيرها من خلال إدراجه فيها وتعزيزه بالنص عليه في المواد الأولى من قوانينها العقابية. وأدى هذا المبدأ إلى تحقيق عدة آثار تعزز مبدأ سيادة القانون، بما في ذلك حصر مصادر التجريم والعقاب في التشريع الرسمي، مما يستبعد مصادر أخرى مثل الشريعة الإسلامية والعرف. كما يحظر هذا المبدأ تطبيق قانون العقوبات بأثر رجعي على الأفعال التي حدثت قبل سريان القانون، ويقيد السلطة القضائية بمنع استخدام القياس في التجريم والعقاب، مع التأكيد على ضرورة الالتزام بتفسير النصوص الجزائية بشكل ضيق.³

يجب أن تتماشى هندسة النص الجنائي مع مبدأ الشرعية، بحيث يتم حصر عدم المشروعية الجنائية في نصوص القانون الجنائي التي تحدد الجرائم والعقوبات وتدابير الأمن. يعني هذا المبدأ أنه لا جريمة ولا عقوبة ولا تدابير أمن إلا بنص قانوني، حيث يكون مصدر الصفة غير المشروعة للفعل هو النص القانوني نفسه. تشمل هندسة النص الجنائي قانون العقوبات، والقوانين المكمل له، والقوانين الجزائية الخاصة. في الواقع، ترتبط هندسة النص الجنائي بشكل مباشر بتوافق القانون مع الحريات العامة للأفراد، وبنفاذ هذا القانون.

المساواة عند هندسة النص الجنائي

يجب على المهندس القانوني أن يلتزم بمبدأ المساواة عند سن النصوص الجنائية، فلا يجوز أن تتضمن هذه النصوص أي تمييز بناءً على الأصل أو الجنس أو الدين. يجب أن يضمن النص الجنائي تحقيق المساواة أمام القانون والقضاء، وكذلك في تكريس الحقوق والحريات، لا سيما الحقوق السياسية. كما يجب أن يشمل المبدأ المساواة في الحقوق الأخرى مثل الحق في التعليم والحق في تولي المناصب العامة في الدولة.⁴

على الرغم من أن مفهوم "المساواة" قديم وله تأثير كبير وقوي، فإنه لا يزال بحاجة إلى تفسير وتوضيح بسبب غموضه والتباسه. يثير مبدأ المساواة اهتمام العديد من الباحثين وعلماء الفقه القانوني ورجال السياسة، حيث يُعد موضوعاً رئيسياً في البحوث المتخصصة والمؤتمرات والندوات التي تنظمها جمعيات ومؤسسات الفكر القانوني على الصعيدين الدولي والعالمي. كما أن الواقع العملي في الدول وتطبيقها لمبدأ المساواة يبرز أهمية هذا المبدأ بشكل مباشر وملحوس.

¹ - يعود أصل مبدأ الشرعية إلى عام 1215 عندما أصدر الملك جون في إنجلترا ما يسمى بوثيقة العهد الأعظم والتي صدرت تحت ضغط البارونات الذين قاموا بالثورة ضده بعدما حكم البلاد بشكل عنيف واستبدادي وتحتوي هذه الوثيقة على 63 مادة وأيضاً أحكام أساسية تتعلق بتكريس حقوق الإقطاعيين وحمايتهم من تدخل الملك.

² - يعتبر مبدأ الشرعية من أهم المبادئ القانونية الراسخة في إطار قواعد القانون الداخلي، ويجد هذا المبدأ تبريره في الكفالة الحقيقية للحماية اللازمة للحريات الفردية، من أجل ذلك حظي هذا المبدأ بالاهتمام والتسجيل في أغلب دساتير الدول المعاصرة والحديثة وفي قوانينها العقابية.

³ بباح إبراهيم، مبدأ الشرعية الجزائية ضماناً لتكريس سيادة القانون، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 7، ع 2، الجزائر، 2021، ص 209.

⁴ العربي وردية، الحماية الدستورية لمبدأ المساواة وفقاً للتعديل الدستوري الجزائري لسنة 2016، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 4، ع 4، الجزائر، 2016، ص 9.

إحترام السلطات عند هندسة النص الجنائي.

يجب على المهندس الجنائي احترام مبدأ الفصل بين السلطات عند صياغة النصوص القانونية. يتجلى هذا المبدأ في تحديد اختصاصات كل سلطة في الدولة لضمان حماية الحريات الفردية والجماعية، وهو الهدف الأسمى للمجتمعات الحديثة. تعمل كل من السلطات الثلاث على مراقبة السلطتين الأخريين في حالة تجاوز حدود اختصاصاتهما، وفقاً لمقولة مونتيسكيو: "السلطة توقف السلطة". ومع ذلك، فإن هذا الفصل بين السلطات لا يعكس تماماً ما تقتضيه الحياة المعاصرة، حيث قد تقوم السلطة التنفيذية بأنشطة ذات طابع تشريعي أو قضائي أثناء أداء وظيفتها التنفيذية.¹

ظهر مبدأ الفصل بين السلطات نتيجة لظروف تاريخية حيث تعاقب حكام، بعضهم صالح والبعض الآخر طالح، حكموا البلاد على مر العصور. في تلك الفترات، كان الحاكم، سواء كان ملكاً أو إمبراطوراً، هو المسؤول عن صنع القرار وتنفيذه، بالإضافة إلى كونه المشرع والقاضي في ذات الوقت. من هنا نشأت فكرة فصل السلطات بين هيئات مستقلة بهدف تحقيق التوازن. هذا التوازن يتيح لتلك الهيئات مراقبة بعضها البعض، مما يمنع أي محاولة للانفراد بالسلطة أو سوء استخدامها من قبل فرد أو هيئة، ويضمن حماية الحقوق وكفالة الحريات، وبقي من الظلم والاستبداد.¹

يرتبط مبدأ الفصل بين السلطات ارتباطاً وثيقاً بالهندسة القانونية، حيث تمثل الوظيفة التشريعية الدور الذي يقوم به المجلس الشعبي الوطني في سن القواعد القانونية، المعروفة بالقوانين، التي تهدف إلى ضمان النظام الاجتماعي. بينما تستمتع الوظيفة التشريعية بحرية واسعة في ممارسة اختصاصاتها، إلا أنها ليست مطلقة، بل تتقيد بما ينص عليه الدستور من قواعد وإجراءات ومبادئ عامة. القاعدة القانونية تُصدر في شكل أوامر يجب تنفيذها، حيث إذا لم يتم تنفيذها، فإن الهدف الذي أُعدت من أجله لن يتحقق.

تتمتع القاعدة القانونية بخصائص عامة، مثل التجريد والتعميم في خطابها، سواء كان ذلك في شكل أمر أو نهي، وهي تصدر بأحكام عامة تتجنب التطرق إلى الجزئيات.

المطلب الثاني العوامل الأساسية لهندسة النص الجنائي

على المهندس الجنائي الأخذ بعين الاعتبار المصادر المشروعة للقانون الجنائي، سواء كانت داخلية أو خارجية، فعند الكلام عن مصادر القانون الجنائي، يجب أن نذكر المصادر الدولية والمصادر الوطنية، فالمصادر الدولية تنقسم إلى مصادر رئيسية، تتمثل في الاتفاقيات الدولية، والاعتراف الدولية، مبادئ القانون الدولي والمبادئ العامة للقانون والمعترف بها من الأمم المتحدة، والممارسة الدولية المعترف بها بصفة القاعدة القانونية، ومصادر ثانوية، تتمثل في أحكام المحاكم الدولية، والفقه الدول، وقرارات المنظمات الدول، أما المصادر الوطني، لا نخرج عن التشريع كمصدر وحيد للقانون الجنائي، ويستمد القانون الجنائي قواعده من مصادر مباشرة وغير مباشرة، تشمل القوانين الجزائية المتعلقة بالتجريم والعقاب. السلطة التشريعية هي الجهة الوحيدة المخولة بإصدار هذه القوانين، والتي غالباً ما تصدر على شكل قواعد عامة ومجردة، وتعد المصدر الأساسي لقانون العقوبات.

¹ حسين مبروك، تحرير النصوص القانونية، دار هومة، الجزائر، 2016، ص2.

يقوم المشرع بتحديد الأفعال التي يُعاقب عليها وتحديد العقوبات المناسبة لها. إلى جانب ذلك، هناك الأنظمة الإدارية الجزائية، حيث على الرغم من أن النصوص الجنائية تصدر بشكل رئيسي عن السلطة التشريعية المتمثلة بالبرلمان، إلا أن بعض الصلاحيات التنظيمية قد تُمنح لرئيس الجمهورية أو للسلطات الإدارية مثل الوزارات والإدارات المركزية، مما يتيح لها إصدار قرارات أو مراسيم ملزمة، وتعتبر مخالفتها جريمة يعاقب عليها القانون. يمكن أيضاً اللجوء إلى العرف كمصدر غير مباشر للنصوص الجنائية، حيث تأخذ بعض أحكام قانون العقوبات في الاعتبار أعراف المجتمع وعاداته بما يتناسب مع طبيعة المجتمع. إضافة إلى ذلك، يعتمد القانون الجنائي على قواعد القانون الدولي العام، مثل تحديد القوانين التي تطبق لمعاقبة المجرمين سواء كانوا مواطنين أم أجانب، داخل الدولة أو خارجها، وكذلك في تحديد الأقاليم البحرية والجوية للدولة، وفي قضايا تسليم المجرمين وغيرها من الأمور ذات الصلة. وعليه فمن الضروري التعرض إلى المراحل التي يمر عليها هندسة النص الجنائي، وإصدار القانون أو التشريع، من أجل معرفة فلسفة الهندسة القانونية والتعرض إلى مضمونها، فالنص الجنائي يمر عادة بعدة مراحل إجرائية ويتدخل في هندسته عدة عوامل نذكرها ادناه:

✓ تحضير عرض أسباب النص الجنائي

القانون الجنائي مر بعدة مراحل تطورية، بدءاً من مرحلة الانتقام القبلي، حيث كان العقاب مجرد انتقام قبيلة من أخرى لتلبية رغبات أهل المحني عليه. مع تطور الدولة، ظهر نظام القصاص والدية، ثم مع انتشار الجريمة ظهرت نظريات تهم بالجاني وتبحث في أسباب الجريمة، مما دفع معظم التشريعات الجنائية لاعتماد هذه النظريات وفهم أسباب الجريمة قبل صياغة النصوص القانونية. إذا نظرنا إلى أسباب القانون 15/21 المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة، نجد أن هذا القانون يهدف إلى التصدي للتأثيرات الخطيرة على قدرة المستهلك في تلبية احتياجاته الاقتصادية، بالإضافة إلى حماية السوق وتعزيز الرقابة عليه. يتضمن هذا القانون نصوصاً تميز الأفعال التي تصنف كجرائم ويحدد آليات وتدابير لمكافحتها قبل وقوعها ومعاقبتها بعد حدوثها¹. أما بخصوص قانون التزوير واستعمال المزور جاء لمعالجة ظاهرة التزوير والتصدي لها بالصرامة اللازمة في إطار الالتزامات الرئاسية المتعلقة بأخلقة الحياة العامة.

✓ إقتراح النص الجنائي

يقصد بذلك أن المجلس الشعبي الوطني أو الحكومة يمكن أن يتقدما بمشروع قانون يهدف إلى معالجة ظاهرة إجرامية معينة تهم الأفراد أو الدولة وتستلزم نصاً جنائياً. وتنص المادة 119 من الدستور على أن "لكل من رئيس الحكومة وأعضاء المجلس الشعبي الوطني حق المبادرة بالقوانين". وهذا يعني أن لديهم الصلاحية لإقتراح مشاريع قوانين، بما في ذلك تلك التي تتعلق بالجريمة وتنظيم النصوص الجنائية اللازمة لمواجهتها.

¹ محمود عاطف البناء، الوسيط في النظم السياسية، دار الفكر العربي، مصر، 1988، ط1، ص 361.

² - القانون تم إصداره بشكل استعجالي لمواجهة ظاهرة المضاربة غير المشروعة التي ظهرت مع بداية تفشي وباء كورونا (كوفيد 19) مست المواد الطبية والصيدلانية في البداية غير أنها امتدت إلى المواد الاستهلاكية حتى بعد تسجيل تراجع هذا الوباء في الجزائر.

عادةً يُطلق على الاقتراح المقدم من النواب، بشرط أن يكون عددهم 20 نائباً على الأقل، اسم "اقتراح قانون"، بينما يُطلق على الاقتراح المقدم من الحكومة اسم "مشروع قانون". والفرق الرئيسي بينهما هو أن "مقترح القانون" يشير إلى لجنة المقترحات بالمجلس لصياغته قانونياً، حيث أن معظم أعضاء المجلس قد تنقصهم الخبرة في صياغة القانون أما «القانون» الذي تقدمه السلطة التنفيذية فهو يعود مباشرة إلى المجلس، ولكن بعد استلامه. فتوى مجلس الدولة.

✓ التصويت عن النص الجنائي

عند إحالة إقتراح النص الجنائي إلى المجلس فإنه يعرض على لجنة متخصصة من لجان المجلس لتقوم بدراسته وكتابة تقرير عن محتواه وغايته وتوصي بعرضه على المجلس لمناقشته، ثم يعرض الاقتراح على المجلس الشعبي الوطني لمناقشته، حيث يجوز إدخال بعض التعديلات عليه، وبعد المناقشة والتعديل يعرض على المجلس الشعبي الوطني للتصويت عليه، وعند الإقرار يحال الاقتراح على مجلس الأمة للتصويت عليه بأغلبية 4/3 أعضائه م 120 دستور.

✓ إصدار النص الجنائي

بعد موافقة البرلمان على نص الاقتراح، يتم إحالة النص إلى رئيس الجمهورية للتصديق عليه. ومع ذلك، لا يصبح القانون نافذاً إلا بعد إصداره. الإصدار يعني أن رئيس الجمهورية يصدر أمراً إلى رجال السلطة التنفيذية التي يرأسها، يوجههم فيه لتنفيذ القانون. تعتبر السلطة التنفيذية مستقلة عن السلطة التشريعية، التي لا تمتلك الحق في إصدار أوامر مباشرة إلى رجال السلطة التنفيذية. بناءً على ذلك، يتطلب تطبيق القانون على الواقع تصديق رئيس الجمهورية وإصدار أمر لتنفيذه، حيث يضمن هذا الفصل بين السلطات تحقيق توازن بين العملية التشريعية والتنفيذية.

✓ مرحلة النشر

بعد انتهاء جميع المراحل التي يمر بها النص الجنائي، يلزم أن يمر بمرحلة النشر ليصبح ساري المفعول. يشكل النشر خطوة أساسية لضمان أن يصبح القانون نافذاً في مواجهة جميع الأشخاص. يتم ذلك عن طريق نشر النص في الجريدة الرسمية، حيث يُعلن القانون للعامة. النشر هو الإجراء الذي يتيح للقانون أن يكون ساري المفعول، ويُعتبر العلم بالقانون مفروضاً على الجميع، حتى على من لم يطلع عليه أو لم يكن على علم به. وفقاً للمادة الرابعة (04) من القانون المدني، تطبق القوانين في تراب الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بدءاً من يوم نشرها في الجريدة الرسمية. تصبح القوانين نافذة المفعول في الجزائر العاصمة بعد مضي يوم كامل من تاريخ نشرها، وفي النواحي الأخرى بعد مضي يوم كامل من تاريخ وصول الجريدة الرسمية إلى مقر الدائرة، ويُثبت ذلك بتاريخ ختم الدائرة الموضوع على الجريدة.

ملاحظة: تترتب من جراء المادة الرابعة (04) من القانون المدني قاعدة عامة وهي: "الجهل بالقانون ليس عذراً". يعني ذلك أنه لا يمكن لأي شخص أن يتذرع بعدم علمه بالقانون كمبرر لمخالفة القانون، حيث يُفترض أن يكون كل فرد على علم بالقوانين السارية بمجرد نشرها. أما بالنسبة لإنهاء العمل بقانون، فذلك يتم من خلال الإلغاء، والذي يعني إزالة نص قانوني من تطبيقه واستبداله بنص قانوني جديد يتعارض معه سواء بشكل صريح أو ضمني.

المبحث الثاني: الإطار التطبيقي لهندسة النص الجنائي

يسهم عمل كل دولة القانون في توزيع السلطات بين التشريعية والتنفيذية والقضائية، مما يعكس الاعتدال في تدخل الدولة ويهدف إلى حصر نشاطها وضمان احترام حقوق المواطنين ومصالحهم المشروعة. يتم ذلك تحت طائلة الرقابة الإدارية والقضائية، سواء عبر التظلمات الإدارية التدرجية أو المنازعات القضائية.

في كلتا الحالتين، يجب على الدولة بسلطانها احترام حقوق الإنسان من خلال سن قواعد قانونية منظمة، ملائمة، ومؤثرة إيجابياً على السلوك الاجتماعي. النص القانوني يُعتبر مجموعة من قواعد السلوك الاجتماعي التي تهدف إلى تنظيم أو مكافحة ظاهرة اجتماعية معينة، مما يعني أن القانون لا يمكن أن يُتصور دون وجود مجتمع. بناءً على ذلك، يجب أن يخضع سن النص الجنائي لضوابط دستورية تضمن احترام الحريات الأساسية للفرد وعدم مخالفة النظام العام والسكينة العامة. لا يمكن سن قانون بدون وجود ظاهرة إجرامية، كما لا يمكن سن نص جنائي جديد إذا كان هناك نص قائم ينظم نفس الظاهرة الإجرامية، لتجنب التضخم القانوني. سنركز في هذا المبحث على هندسة النص الجنائي وتأثيرها على الأمن القانوني والسياسة الجنائية في الدولة.

المطلب الأول: التراجع عن المسلمات التقليدية لهندسة النص الجنائي

المسلمات هي الأفكار التي يتقبلها العامة بصدقها دون الحاجة للبرهنة عنها، ودون الحاجة إلى إجراء التجارب لإثباتها، كما أنها لا تقبل الدحض أو محاولة نفيها، فهي عبارة عن مقدمات يمكن بناء الأفكار البحثية عليها، فقانون العقوبات مثلاً ينقسم إلى قانون العقوبات العام أو الشريعة العامة، وهذا الأخير ينقسم بدوره إلى قانون جنائي عام، يتكلم عن الجريمة والمجرم... إلخ، بداية من المادة الأولى إلى المادة 60 مكرر 01، والجزء الثاني يتكلم عن جرائم القانون العام، بداية من المادة 61 إلى مايليها، وقانون عقوبات خاص، مستقل عن قانون العقوبات العادي أو الشريعة العامة، وينظم جريمة معينة، مثال ذلك قانون المضاربة، قانون التزوير، قانون التعدي على الملكية العقارية، قانون الفساد، قانون مكافحة الفساد، قانون مكافحة التهريب، قانون مكافحة المخدرات... إلخ.

والتساؤل المطروح هنا، هل أن المشرع الجزائري عند سنه لقوانين خاصة ومتعددة، يكون قد تراجع عن المسلمات القانونية، التي مفادها أن قانون العقوبات هو الشريعة العامة، وهو القانون الوحيد الذي يرسم و ينظم السياسة الجنائية في البلاد؟، وهل أن هذا التراجع يخدم الأمن القانوني؟، أم هو عبارة عن تضخم تشريعي لا يخدم السياسة الجنائية التي تصبوا إليها التشريعات الجنائية العالمية؟، أم أن حوصصة قانون العقوبات عبارة عن آليات حديثة لهندسة النص الجنائي؟.

وعليه فإنني بصفتي كباحثة في مجال السياسة الجنائية، يتبادر في ذهني أن كثرة النصوص الجنائية يعد تضخماً تشريعياً، لا يخدم السياسة الجنائية والأمن القانوني، وبالتالي يعد المشرع عبارة عن آلة تشريعية لإنتاج النص الجنائي خاصة إذا سن نصوص جنائي متعارضة فيما بينها، وأخرى لا هدف منها، وتوصف بالنصوص الجنائية المهجورة أو الجامدة، ناهيك عن صنع حالة من اللامن القانوني، وتعطيل حقوق الأشخاص.

ولكن بعد التمعن في عرض أسباب القوانين التي صدرت مؤخرا، فإننا نرى وجهة نظر أخرى ومبررنا في ذلك، ما هو مذكور أدناه:

✓ هندسة قانون التزوير واستعمال المزور

نظرا لكثرة جرائم التزوير واستعمال المزور في الجزائر، ورغم وجود مواد قانونية منصوص عليها في قانون العقوبات، فإن هذا الأخير لم يعد رادعا بالنسبة لهذه الفئة من المجرمين، فالإحصائيات التي قدمتها وزارة العدل بخصوص التزوير واستعمال المزور توضح أن هذه الظاهرة في تنامي مستمر، الأمر الذي دفع بالمشروع الجزائري بسن قانون خاص يندرج في سياق مكافحة هذه الظاهرة التي تؤثر سلبا على السير الحسن للإدارة، وتشكل تهديداً لأمن واستقرار الدولة والمجتمع، أين وضعت الدولة أرضية رقمية لتحقيق الشفافية والمساهمة في مكافحة التزوير واستعمال المزور، تم إدراج جميع جرائم التزوير واستعمال الوثائق المزورة المنصوص عليها في الشريعة العامة ضمن هذا القانون الجديد. يشمل نطاق تطبيق هذا القانون تزوير الوثائق والمحركات، والتزوير للحصول على إعانات حكومية أو إعفاءات بشكل غير قانوني، والتزوير للتهرب من الالتزامات، بالإضافة إلى تزوير النقود والسندات المالية، بما في ذلك المعاملات الرقمية. يتناول القانون أيضاً تقليد الأختام والطوابع والدمغات والعلامات، وشهادة الزور، واليمين الكاذبة، وانتحال الوظائف، والألقاب، والأسماء. علاوة على ذلك، تم إنشاء قاعدة بيانات وطنية لجرائم التزوير واستخدام الوثائق المزورة، تشمل الطرق والتقنيات المستخدمة في ارتكاب هذه الجرائم، بهدف تحديد التدابير اللازمة للوقاية منها ومكافحتها. كما يهدف القانون إلى تطوير الخبرة الوطنية في تحديد معايير وطرق مكافحة جرائم التزوير. أما فيما يتعلق بالأحكام الجزائية، فإن المشروع يقترح عقوبات قد تصل إلى السجن لمدة 30 سنة أو السجن المؤبد. وتشدد العقوبة في حالة تواطؤ أو تورط موظفي الدولة في عمليات التزوير أو استخدام الوثائق المزورة.

في هذا السياق، استعرض وزير العدل حافظ الأختام، عبد الرشيد طي، تفاصيل قانون مكافحة التزوير واستعمال المزور، مبيناً أن القانون يهدف إلى أخلاق الحياة العامة والقضاء على مظاهر الاحتيال التي تسعى للحصول على الخدمات والمزايا بطرق غير مشروعة. وأوضح الوزير، خلال عرضه للمشروع في جلسة علنية بالجلسة الشعبية الوطني، أن هذا النص جاء تنفيذاً لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية، التي تدعو إلى إعداد تشريع خاص لمكافحة التزوير والتصدي له بصرامة، وذلك في إطار الالتزامات الرئاسية بأخلاقيات الحياة العامة. ويبيّن الوزير أن هذه الظاهرة، التي طالت عدة مجالات، قد مكّنت بعض الأفراد من الحصول على امتيازات أو منح أو مساعدات اجتماعية أو إعفاءات ضريبية، وأحياناً حتى سكن أو عقار، دون وجه حق، مما تسبب في أضرار مالية كبيرة للخرزينة العمومية على مدار السنوات الماضية، وأضاف أن مشروع القانون يهدف إلى وضع قواعد واضحة للتعاملات في المجتمع، ومعالجة الاختلالات الناتجة عن هذه الظاهرة بشكل شامل، وتعزيز المنافسة النزيهة في جميع المجالات. كما يسعى لضمان المساواة أمام القانون والحفاظ على سلامة المحركات والوثائق، بالإضافة إلى ضمان وصول مساعدات الدولة إلى مستحقيها. ويتضمن المشروع أيضاً تحديد الجرائم ذات الصلة وتحديد التدابير العقابية المناسبة لمواجهتها.

✓ هندسة قانون مكافحة المضاربة غير المشروعة 21/15

تراجع المشرع الجزائري عن بعض المسلمات التقليدية المنصوص عليها في قانون العقوبات، وذلك من خلال إدراج عدة آليات جديدة في قانون مكافحة المضاربة غير المشروعة بهدف قمع هذه الظاهرة. تم قبول الاقتراح الذي يفتح المجال أمام الجمعيات الولائية، وليس فقط الوطنية، للتأسيس كطرف مدني في تقديم الشكاوى أمام الجهات القضائية بخصوص الجرائم المنصوص عليها في المادة التاسعة من مشروع هذا القانون. بالإضافة إلى ذلك، أُدخل تعديل على المادة السابعة يشمل إجراء سحب البطاقة المهنية والتراخيص الإدارية للفاعلين غير التجار¹، يعرف القانون المضاربة غير المشروعة بأنها تشمل ترويج أخبار كاذبة أو مغرضة بهدف إحداث اضطراب في السوق ورفع الأسعار بشكل غير مبرر، وكذلك القيام بعمليات فردية أو جماعية أو بناءً على اتفاقيات لتحقيق ربح غير ناتج عن تطبيق طبيعي لقوانين العرض والطلب. كما يحدد النص آليات لمكافحة هذه المضاربة بغية ضمان التوازن في السوق والحفاظ على استقرار الأسعار. علاوة على ذلك، يعترف القانون بأهمية دور الجماعات المحلية في مكافحة هذه الآفة، ويشجع على إشراك المجتمع المدني ووسائل الإعلام في جهود التوعية لتعزيز الثقافة الاستهلاكية. ويسمح هذا المشروع للنياحة العامة بتحريك الدعوى العمومية تلقائياً فيما يتعلق بهذه الجرائم.

يُجيز القانون للجمعيات الناشطة في مجال حماية المستهلك، أو لأي شخص متضرر، تقديم شكاوى أمام الجهات القضائية والظهور كطرف مدني في القضايا المتعلقة بهذه الجرائم. لضمان منح الضبطية القضائية الوقت الكافي لجمع الأدلة أثناء التحقيق الابتدائي، ينص القانون على إمكانية تمديد مدة التوقيف للنظر بناءً على إذن كتابي مسبق من وكيل الجمهورية المختص، مع إمكانية تكرار هذا التمديد مرتين. كما يتيح القانون إجراء التفتيش بإذن كتابي في أي وقت من اليوم. إضافة إلى ذلك، تم تعديل المادة 148 مكرر من القانون بإدراج فقرة جديدة لتعريف الموظف العمومي، لتوضيح مفهومه وتوسيع نطاق تطبيق القانون ليشمل الموظفين المعنيين.

✓ هندسة القانون 23/18 المتعلق بحماية أراضي الدولة والمحافظة عليها

من بين القوانين التي انفصلت عن قانون العقوبات، يأتي القانون المتعلق بحماية أراضي الدولة والمحافظة عليها، الذي يهدف إلى تنظيم آليات حماية أراضي الدولة وتعزيز المنظومة القانونية الحالية في مجال العقار. يحدد هذا القانون كيفية حماية أراضي الدولة من الاستيلاء غير المشروع، ويضع قواعد خاصة للبنائات والمنشآت التي تقام بطريقة غير شرعية، ويحدد العقوبات المطبقة على التعديات. كما يعزز القانون التدابير الاحترازية لمكافحة البنائات الفوضوية وتعزيز الحماية الجزائية. مع تزايد ظاهرة التعدي على الأملاك العقارية في الفترة الأخيرة، جاء القانون بآليات جديدة لحماية الأراضي التابعة للأملاك الوطنية، حيث أشرك عدة هيئات إدارية في جهود الحماية. منح القانون لمسيرى عقارات الدولة والمصالح المختصة في البلديات والولايات والمؤسسات والهيئات العمومية المعنية، الحق في اللجوء إلى القضاء لحماية العقار من التعديات. كما يتيح لهم

¹ - تعرف المضاربة غير المشروعة بأنها كل تخزين أو إخفاء للسلع والبضائع بهدف إحداث ندرة في السوق أو اضطراب في التوازن، وهي أيضا كل رفع أو خفض مصطنع في الأسعار السلع أو البضائع أو الأوراق المالية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أو عن طريق وسيط أو باستعمال الوسائل الإلكترونية أو أي طرق ووسائل احتيالية أخرى.

متابعة تنفيذ الأحكام الصادرة في هذا الشأن وضمان إعادة العقار إلى حالته الأصلية، على أن تتحمل المصاريف الناتجة عن الهدم من قبل المخالفين.

ومن التحديثات الجديدة التي جاء بها القانون، هو حماية المبلغين عن الجرائم المتعلقة بالتعدي على أراضي الدولة، حيث يتم إعفاؤهم من أي مسؤولية إذا لم تؤدِ التحقيقات إلى نتائج ملموسة.

المطلب الثاني: هندسة النص الجنائي والامن القانوني

من المعروف قانوناً وفقاً للفقهاء والقضاء، أن النص الجنائي يجب أن يعالج ظاهرة اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية معينة. ويُفترض بالمشرع، بوصفه "المهندس الجنائي"، أن يسن قوانين تتماشى مع السياسة الجنائية دون التعارض مع نصوص جنائية أخرى، لتجنب وقوع القضاء الجزائي في مشكلات تعدد الأوصاف الحقيقية أو الصورية. يجب أن تبقى هذه القوانين متوافقة مع مبدأ الأمن القانوني، الذي يُعتبر أحد الأسس الجوهرية لدولة القانون، خاصة في ظل ظهور ما يُعرف بـ "الفوضى المعيارية"، التي أدت إلى تضخم وتعقيد وغموض القواعد القانونية المنظمة للعلاقات الاجتماعية.

في الوضع الحالي، نلاحظ زيادة كبيرة في عدد النصوص القانونية وتغيرها المستمر وتراجع جودتها التحريرية، مما يجعل من الصعب على المتخصصين في القانون متابعة وفهم هذه التغيرات بدقة. في هذا السياق، يظهر مبدأ عدم جواز الجهل بالقانون كمسألة نظرية أكثر من كونه عملية. تبرز أهمية الأمن القانوني بشكل خاص في المجال الاقتصادي بسبب الطبيعة التقنية لهذا المجال، حيث تكون القوانين والتنظيمات الاقتصادية غالباً غير واضحة بسبب استخدام لغة تقنية معقدة، وذلك بالنظر إلى الكم الكبير من التنظيمات التي تشكل مصادر القانون الاقتصادي.¹

يجب أن تتماشى هندسة النص الجنائي مع مفهوم الأمن القانوني بهدف تعزيز أسس دولة القانون، من خلال تجسيد مبادئ الاستقرار، والمساواة، والعدالة الاجتماعية، والحفاظ على الثبات النسبي للقوانين. لتحقيق العدالة، يتعين على الدولة ضمان حقوق وحريات المواطنين وبناء بيئة مستقرة وآمنة تركز على الثبات النسبي للعلاقات القانونية. ويتطلب ذلك توافر عدة مقومات أساسية، أبرزها وضوح القاعدة القانونية وسهولة الوصول إليها من قبل المستهدفين بها. تُعد فكرة الأمن القانوني ذات أهمية بالغة في تأمين استقرار حقوق الأفراد، ويُعتبر ترسيخ هذا المبدأ في الوثيقة الدستورية عاملاً حاسماً في ضمان احترامه واستقرار العلاقات القانونية بين الأفراد. كما يشكل موضوع الأمن القانوني مجالاً خصباً للبحث والدراسة المتعمقة، لما له من تأثيرات كبيرة على استقرار النظام القانوني والمجتمع بشكل عام.²

يمكن تعريف الأمن القانوني بأنه "ضرورة التزام السلطات العامة بتحقيق قدر من الثبات النسبي للعلاقات القانونية وحد أدنى من الاستقرار للمراكز القانونية المختلفة، بهدف نشر الأمن والطمأنينة بين أطراف العلاقات القانونية. يعني هذا أن الأشخاص يجب أن يكونوا قادرين على التصرف بثقة بناءً على القواعد والأنظمة القانونية القائمة في وقت تطبيقها، دون

¹ بشير الشريف شمس الدين ولعقابي سميحة، مبدأ الأمن القانوني أفكار حول المضمون والقيمة القانونية، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 3، ع3، الجزائر، 2019، ص 79.

² إفتيسان وريدة وبن ناصر وهيبة، دسترة مبدأ الأمن القانوني، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 8، ع2، الجزائر، 2015، ص 971.

التعرض لمفاجآت أو تصرفات غير متوقعة من السلطات العامة قد تؤدي إلى زعزعة هذه الطمأنينة أو تقويض هذا الاستقرار¹، في هذا السياق، يشير الفقيه برنارد إلى أن الأمن القانوني يهدف إلى تحقيق الاستقرار والضمان والحماية واليقين والثقة في القانون، معتبراً أن الأمن القانوني هو حماية ضد الأثر الرجعي ويعزز الوضوح والدقة والانسجام والمعرفة²، ويرى الفقيه أن الأمن القانوني ضروري لاستمرارية الدولة وضمان نفاذ القانون على أراضيها، وهو ما يتفق عليه معظم الفقهاء والمختصين في الدراسات القانونية والدستورية. والحقيقة أن الأمن القانوني يعتمد على مجموعة من العناصر التي تهم القضاء والتشريع، والتي تتضمن في³:

✓ هندسة النص الجنائي ومبدأ عدم الرجعية

عند سن النصوص الجنائية، يجب على المشرع احترام مبدأ عدم الرجعية، الذي يعني أن النصوص الجنائية لا تُطبق على الأفعال التي حدثت في الماضي، بل تقتصر على الأفعال التي تحدث في الحاضر أو بعد تاريخ نفاذها. يعتبر مبدأ عدم الرجعية من المبادئ الأساسية لدولة القانون، ويسهم في تحقيق العدالة، سواء كان منصوصاً عليه صراحة في الدستور أم لا. ومع ذلك، توجد بعض الاستثناءات لهذا المبدأ، حيث قد يتم تطبيق النصوص الجنائية بأثر رجعي لحماية الصالح العام وضمان استقرار المعاملات، ولكن هذا لا ينطبق على القوانين الجنائية أو القوانين الضريبية. وقد أكد القضاء والدستور في الجزائر ومصر على هذه القاعدة، مشددين على أن أي تطبيق بأثر رجعي يجب أن يكون مصحوباً بحكم نهائي حائز لقوة الشيء المقضي فيه.

✓ هندسة النص الجنائي ومبدأ احترام الحقوق المكتسبة

يجب على المهندس الجنائي أن يحترم الحقوق التي اكتسبها الأفراد بصورة مشروعة ووفقاً للقوانين والأنظمة والقرارات النافذة، والتي تتعلق بالأساس بالحقوق والحريات التي يكفلها الدستور والتي تحقق مصلحة معينة أو توفر امتيازاً معيناً. الإجراءات القانونية وأدت إلى إنشاء مركز قانوني. فهو يسمح له بالتمتع بهذا الحق، وبالتالي لا يجوز لشخص ثالث، بغض النظر عما إذا كان هذا الشخص الثالث يمثل سلطة عامة، بغض النظر عن نفوذه في الدولة، أو شخصاً طبيعياً، تأجيل المخالفة أو المخالفة. أحد الحقوق المشروعة للأفراد والتنازل عنها قانوناً أو بقرار نهائي، خاصة إذا كانت حقوقاً والحريات الأساسية.

✓ احترام المهندس القانوني لمبدأ الثقة المشروعة

المقصود بعدم مباغتة أو مفاجأة الأفراد بالدولة بما تعلنه من قوانين وقرارات ولوائح تنظيمية هو ضمان عدم تعارض هذه القوانين مع التوقعات المشروعة للأفراد. يتطلب ذلك أن تكون القوانين واللوائح واضحة ومتاحة للجميع مسبقاً، حتى لا يُفاجأ الأفراد بتغيرات قد تؤثر على حقوقهم أو توقعاتهم.

¹ سليمان عبد الحربي، مفهوم الأمن، المجلة العربية للعلوم السياسية، المجلد 4، مصر، 2013، ص 9.

² Bernard Pacteau, La sécurité juridique, un principe quinousnanque.voir.AJDA.1995, p151.

³ والي عبد اللطيف وكمال بوبعاية، الأمن القانوني في التشريع الجنائي الجزائري، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، المجلد 3، ع 2، الجزائر، 2021، ص 330-333.

في هذا السياق، دعمت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان هذا المبدأ في قرارها الصادر بتاريخ 24 أبريل 1990، حيث أدانت المحكمة الفرنسية بسبب عدم وضوح القواعد القانونية التي وضعتها لمراقبة الاتصالات الهاتفية. إذ كانت القواعد القانونية غير واضحة ولم تكن متاحة بشكل كافٍ للمواطنين، مما أدى إلى انتهاك حقهم في معرفة وتوقع الإجراءات التي قد تؤثر عليهم.

✓ احترام المهندس القانوني لمبدأ تقييد الأثر الرجعي للحكم بعدم الدستورية

تأثير الحكم بعدم دستورية قانون صادر في فترة زمنية معينة قد يهدد مبدأ الأمن القانوني للأفراد، مما قد يؤثر سلباً على الحقوق التي اكتسبها بموجب هذا القانون الملغى أو على المراكز القانونية التي أسسها بناءً عليه. نظراً للآثار السلبية الكبيرة التي قد تنجم عن هذا الحكم، فقد اقترحت بعض الأطروحات ضرورة وضع ضوابط وقيود تحدد الأثر الرجعي للحكم بعدم الدستورية، وذلك لضمان حماية حقوق الأفراد وتعزيز مبدأ الأمن القانوني.

تتداخل فكرة الأمن القانوني في النص الجنائي مع مفهوم الأمن القضائي، حيث يُعتبر الضمان المقدم لكل فرد لممارسة حريته ومنحه الثقة في المؤسسات القضائية أمراً أساسياً. هذا يعني أن السيادة القانونية يجب أن تتفوق على كافة الاعتبارات الأخرى، ويجب أن يُؤخذ اليقين القانوني بعين الاعتبار. في السياق القانوني والقضائي، تُعد السلطة القضائية من المفاهيم الأساسية التي تُعالج، خصوصاً عند تقييم النظام القانوني الجنائي أو نقد أسلوب المشرع في صياغة القواعد القانونية الجنائية. تعتبر السلطة القضائية أداة تشريعية هامة تعزز السياسة الجنائية، حيث يضمن المجلس التشريعي استقراراً نسبياً لقوانين العقوبات، ولا يتم تغييرها إلا في حالات الضرورة الملحة.¹

يهدف الأمن القانوني إلى تحقيق استقرار التصرفات القانونية بحيث لا يعيق ذلك متابعة التطورات التي يشهدها المجتمع على مختلف الأصعدة. فالقاعدة القانونية، كونها قاعدة اجتماعية، يجب أن تتماشى مع تطور المجتمع، مما يعكس استقراراً قانونياً. ومع ذلك، يجب أن تكون هذه المواكبة ضمن حدود تمنع التغيير المفاجئ للقوانين، الذي قد يؤدي إلى عدم استقرار المعاملات بين الأفراد، وبالتالي إلى فقدان الأمن القانوني. لذا، يلجأ المشرع عادةً إلى إجراء أساسي يتمثل في نشر القانون الجديد وإشهاره عبر الجريدة الرسمية، مما يتيح للأفراد فترة كافية للاطلاع على نص القانون، سواء بشكل فعلي أو افتراضي، لضمان عدم مفاجئهم بقوانين غير معروفة ولتسهيل توقعاتهم للقوانين الجديدة.²

¹ بوعودة حسكر مراد، محددات النص الجنائي وأثرها على تحقيق فكرة الأمن القانوني، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد 7، ع 2، الجزائر،

2021، ص 77.

² بوعودة حسكر مراد، المرجع السابق، ص 79.

الخاتمة

وفي الختام، يمكن القول إنه نظراً لتفاقم الجرائم في مختلف المجالات وتراجع فعالية قانون العقوبات العام، الذي لم يعد يحقق الهدف المنشود في بعض الحالات، أصبح الدور التقليدي للعقوبة في تحقيق الردع العام والخاص غير مجدي، حيث لا يزال هناك تزايد في حالات العودة إلى الجريمة. وهذا الوضع دفع المشرع إلى وضع قوانين خاصة أكثر صرامة وتنظيماً، لتدارك هذه القضايا، بعيداً عن مشكلات التضخم التشريعي والتعدد الصوري والحقيقي للجرائم التي قد تواجه القضاة الجزائريين.

قائمة المراجع:

1. الكتب :

- خوري عمر، شرح قانون العقوبات، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، (ص 18)
- حسين مبروك، تحرير النصوص القانونية، دار هومة، الجزائر، 2016، (ص2)
- محمود عاطف البناء، الوسيط في النظم السياسية، دار الفكر العربي، مصر، 1988، ط1، (ص 361)
- حسين مبروك: تحرير النصوص القانونية، دار هومة، الجزائر، 2008، (ص 04)

2. المقال المنشور:

- بياح إبراهيم، مبدأ الشرعية الجزائرية ضمانا لتكريس سيادة القانون، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 7، ع2، الجزائر، 2021، ص 209.
- العربي وردية، الحماية الدستورية لمبدأ المساواة وفقا للتعديل الدستوري الجزائري لسنة 2016، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 4، ع4، الجزائر، 2016، ص9.
- ميثم حسين الشافعي، مبدأ المساواة كضمان للحقوق والحريات العامة، مجلة الباحث، جامعة كربلاء، كلية العلوم الإسلامية، العراق، المجلد 02، العدد 03، 2018، ص 4.
- بشير الشريف شمس الدين ولعقابي سميحة، مبدأ الأمن القانوني أفكار حول المضمون والقيمة القانونية، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 3، ع3، الجزائر، 2019، ص 79.
- إفتيسان وريدة بن ناصر وهيبية، دسترة مبدأ الأمن القانوني، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 8، ع2، الجزائر، 2015، ص 971.
- سليمان عبد الحربي، مفهوم الأمن، المجلة العربية للعلوم السياسية، المجلد 4، مصر، 2013، ص 9.
- والي عبد اللطيف وكمال بوبعاية، الأمن القانوني في التشريع الجنائي الجزائري، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، المجلد 3، ع2، الجزائر، 2021، ص 330-333.
- بوعودة حسكر مراد، محددات النص الجنائي وأثرها على تحقيق فكرة الأمن القانوني، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد 7، ع2، الجزائر، 2021، ص77.

المراجع بالأجنبية

- Bernard Pacteau, La sécurité juridique, un principe quinousnanque.voir.AJDA.1995, p151.